بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله حمده احسن كل المقول وشكره اشرف ما يحتلبه في العقول
والصلوة على محمد المقبول الذي لم يسل اليه الجهول وبعد فجمعت هذه
الحواشي للمبتدئين باستعانة القادر من الكتب مع ضم مالاح
لي الفاتر وما فعلت هذا الا اعتمادا على اغماض الابصار من مواقع
الانظار فاني لم ار ان ما يستخرجه فكري غير صحيح قال الحمد لله الواجب
وجوده المتنع تقديره آه اقول نذكر فيه ثلث مقالات الاولى في بيان
مفهومات هذه الاشياء والثانية في بيان وجه الحصر ووجه تقديم
البعض على البعض والثالثة في الآلات مع الاجوبة المقالة الاولى
في بيان المفهومات الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصدا
مطلقا فالثناء جنس شامل له وللشكر والمدح باللسان احتراز
عن صنفي الشكر وهما الشكر بالجنان والشكر بالاعضاء وعلى الجميل
الاختياري لتحقق ماهية الحمد لان الحمد لا يستعمل في غير الاختياري
فلا يقال حمدت زيدا على حسنه او على شجاعته وقصدا احتراز

الواجب الوجود ينقسم الى قسمين واجب الوجود بالذات كباري تعالى وواجب الوجود
بالغير كالموجودات والممتنع ينقسم الى قسمين ايضا الممتنع بالذات كشريك الباري
والممتنع بالغير كالعنقاء والممكن ينقسم الى قسمين ايضا الممكن الموجود كالانسان

بتعظيم من الثناء له احترازا به عن الاستهزاء وعن قول من قال فلان
عالم نحرير قد قرء على فانه لا يقصد فيهما تعظيم من الثناء له ومتعلقا
اى سواء كان بعد الاحسان او قبله احترازا عن الشكر باللسان لان
الشكر باللسان يكون بعد الاحسان فقط والله علم لذات الواجب
الوجود المستجمع لجميع الصفات ولذا قال الحمد لله ولم يقل الحمد
للواجب او غيره لانه على تقدير السجاع لفظة الله بجميع الصفات
يكون الحمد لله مقابلة الحمد بجميع الصفات اولم يقل الحمد للواجب
او غيره ليدل على اختصاص الحمد بوصف دون وصف والواجب
الوجود هو الذى يقتضى وجوده لذاته اى ذاته يوجب وجوده
فان قلت يلزم من هذا تقدم الشيء على نفسه او كون الشيء موجودا
مرتين لانه لما كان الذات سببا وموجبا للوجود كان متقدما
بالوجود عليه ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب فان كان
الوجود المتقدم عين الوجود المتاخر يلزم ان يكون الشيء موجودا

ذات وجوده منفكا لما يلزم بالذات مقدما اولا وجوده مقدما اولا وجود

مرتين وهو باطل ايضا فلت ان ذاته من حيث هي هي يوجب
وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه
ولا يكون موجودا مرتين وايضا يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم
غير الوجود المتأخر التسلسل لانه ان كان الوجود المتقدم الذي غير
الوجود المتأخر مقتضى الذات كان الذات متقدما عليه بالوجود
فهذا الوجود غير الوجودين المتأخرين بالفرض فيحصل للذات وجود ثالث
للذات متقدما عليه بالوجود ويمكن تقديره الى غير النهاية فيلزم
التسلسل وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل فان هذا المحل من مصرف
الاذهان والممتنع هو الذي يقتضي عدمه لذاته اي ذاته يقتضي عدمه
والممكن هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه لذاته بل يكون وجوده
وعدمه من غيره وهو الله تع وانما وجب وجود الباري تع لانه موجد
الاشياء والموجد لا يكون الا كذلك وانما امتنع نظيره لان وجود
النظير مستلزم للفساد وهو فساد العالم كما بين في علم الكلام و

انما استوى

وانما استوى وجود الممكن وعدمه لانه لا يضر وجوده وعدمه ولا
ينفعان بخلاف الواجب فانه ينفع وجوده ويضر عدمه وبخلاف
الممتنع فانه يضر وجوده وينفع عدمه ولا يضره اعلم ان للممكن عدمًا قديمًا
والعدم الذى قبل وجوده وعدمًا حادثًا وهو العدم الذى بعد
وجوده والمراد من قولنا عدم الممكن من غير وعدمه الحادث لا
عدمه القديم والا لم يوجد الاعدام القديمة لان العدم الذى
قبل الوجود ان كان من غيره وهو الله تعالى كان هذا العدم مسبوقا
بالارادة وكل مسبوق بالارادة حادث فهذا العدم حادث
فلم يوجد الاعدام القديمة مع ان المتكلمين قائلون بالاعدام
القديمة وعلم منه ان الاعدام اما حادثة او قديمة وكل واحد
منهما اما وقوعى او فرضى فالعدم القديم الوقوعى حاصل للممكن قبل
وجوده والعدم الحادث الوقوعى ايضا حاصل للممكن بعد وجوده
والعدم القديم الوقوعى حاصل للممتنع ولم يحصل له العدم

الحادث الوقوعي لان العدم الحادث الوقوعي يحصل بعد الوجود ووجود
الممتنع محال فحصول العدم الحادث الوقوعي للممتنع محال والعدم
الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل للواجب لا العدم القديم
الوقوعي ولا العدم الحادث الوقوعي لان وجوده الله تع ابدي وازلي
منزه عن العدم الحادث الوقوعي والمقالة الثانية في بيان وجه الحصر و
وجه تقديم البعض على البعض اما وجه الحصر فهو ان السلب اما ان يسلب
الضرورة عن طرفيه معا او عن احد طرفيه فان كان الاول فهو الممكن
وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يسلب عن طرف العدم او عن طرف الوجود
والاول الواجب والثاني الممتنع فان قلت هذا الحصر ليس بجاصر لانه
يوجد القسم في العقل ليس من الاقسام التي ذكرتم في الحصر وهو ان يكون
الشيء طرفاه ضروريا قلت هذا القسم وقوعه محال لانه يلزم منه احتماع
النقيضين بخلاف الاقسام الباقية تامل وانما قدم الواجب على الممتنع
لان استماع النظير موقوف على الواجب نظيره والنظير موقوف

عليه للنظير لانه مالم يثبت النظير له لم يتصور النظير فكان موقوفا
عليه لامتناع النظير لان الامتناع موقوف على النظير لان عرض يقوم
بالنظير والعرض موقوف على ما يقوم به فاذا كان موقوفا على النظير
النظير له فكان موقوفا على النظير اذا النظير له موقوف عليه لامتناع النظير
لان الموقوف عليه للموقوف عليه موقوف عليه لذلك الموقوف
فثبت ان امتناع النظير موقوف على الواجب والموقوف عليه مقدم
على الموقوف فلذا قدم الواجب عليه وهذا الوجه يدل على تقدم
الواجب على الممتنع فقط واما الوجه الذى يدل على تقديم الواجب
على الممتنع والممكن معا مو ان الواجب صفة جرت على من هى له
غيره صفة جرت على غير من هى له وتقدم الاول اولى لانه صفة
لفظا وحقيقة فان قلت الواجب صفة جرت على غير من هى له
كالممتنع والممكن لان الواجب وصف الوجود لا وصف الله تع
كما الممتنع هو وصف النظير لا وصف الله والممكن هو وصف الغير
ان

لا وصف الله تع قلت الوجود عين ذات الباري تعالى كما بين في علم
الحكمة فان قلت لم قدم الممتنع على الممكن مع ان كلا واحد منهما صفة
جرت على غير من هي له والممكن اشرف من الممتنع لانه موجود والممتنع
معدوم والموجود اشرف من المعدوم قلت لان مفهوم الممتنع و
جودة كما مر وان صدق على المعدوم ومفهوم الممكن عدمه كما
مر وان صدق على الموجود والوجود مقدم على العدم لشرفه و
قيل قدم الممتنع على الممكن لان الممتنع هو سلوب الضرورة عن احد
طرفيه والممكن هو سلوب الضرورة عن طرفين معا فاعتبر الطرف السلوب
لان الطرف السلوب واحد في الممتنع واثنان في الممكن والواحد
قبل الاثنان المقالة الثانية في بيان السؤالات مع الاجوبة فان
قلت التحميد واجب الله تعالى فلم لم يجد الشارح بل اخبر بثبوت
الحمد قلت المراد بالحمد الثناء ما يشعر بالتعظيم والاخبار عن
ثبوت الحمد لله تعالى مشعر بالتعظيم فان قلت الواجب اسم

الفاعل

الفاعل واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
لا بمعنى الماضي الواجب ههنا بمعنى الماضي لان كون الله واجبا
شيئا قد وجد قديما فزمان الماضي قلت الواجب يدل على الحال
فان كون الله تعالى واجبا موجودا في الحال وكون الواجب موجودا
قبل زمان الحال لا يقدح كون الواجب موجودا في الحال فان قلت
لا عدم للواجب اصلا فلم قلتم طرفه العدم غير ضروري قلت العدم
المفروض حاصل للواجب كما مر فان قلت لا وجود للممتنع ايضا
فلم قلتم طرفه الوجود غير ضروري قلت الوجود للممتنع مفروض
لا وقوعي فان قلت يلزم من قوله الممكن سواه ان يكون الممتنع
ممكنا لان الممتنع ايضا ما هو غير الواجب وهو اي كون الممتنع ممكنا
محال قلت الضمير يرجع الى الواجب والممتنع معا وافراد الضمير باعتبار
كل واحد منهما فمعنى الممكن سواه الممكن سوى كل واحد منهما
فمعنى الممكن سواه كل واحد من الواجب والممتنع وهذا الجواب

صحيح وبعضهم اجاب بان المراد بالامكان العام وهو سلب
الامكان
الضرورة عن احد طرفين وهو يشتمل على الممتنع لان الضرورة
مسلوبة عن طرفيه وهو طرفه الوجود واعترض عليه بانه يشتمل
الواجب ايضا فلم يكن لقوله الممكن سواه معنى ثم اجاب عنه هذا
البعض بان المراد بالامكان الامكان العام مقيدا بجانب الوجود
اى يكون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لا عن جانب العدم
والامكان العام بهذا المعنى لا يصدق على الواجب لان الضرورة
ليست بمسلوبة عن جانبه الوجود ولكن يصدق على الممتنع والممكن
الخاص اما صدقه على الممتنع فظاهر لان الضرورة مسلوبة عن
جانبه الوجود دون جانبه العدم واما صدقه على الممكن الخاص
فلانه اذا كانت الضرورة مسلوبة عن طرفه الوجود كانت
مسلوبة عن طرفه الوجود ضرورة ولهذا الجواب ليس بصواب
لانه ليس بمطابق لغرض الشارح وعدم مطابقته لغرض الشارح

معلوم

معلوم لمن له ادنى لب ولانه يلزم من هذا الجواب قسم الشئ
قسيما له لان الممتنع قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعله الشارح
قسيما له وانما قلنا وقد جعله قسيما له لان مقصود الشارح
بيان الصفات المتغايرة بالمفهوم بحيث لا يصدق مفهوم كل
واحد من الصفات الثلثة على الآخر فيكون كل واحد من
الصفات الثلثة قسيما للآخر فيلزم قسم الشئ قسيما له وهو
ظاهر البطلان فان قلت سواه معنى عن قوله وغيره فيلزم
التكرار قلت لا نم لزم التكرار لان الثانى عطف تفسير للاول
وان سلم لزوم التكرار لكنه جائز للتفنن فى العبارة وهذا
مرغوب عند البلغاء قال الصادر باختياره شره وخيره اقول
اعلم اولا ان الاختيار والارادة عند المتكلمين صفة زايدة
متغايرة للعلم والقدرة مرجحة لوقوع مقدورات الله تعالى
فى وقت دون وقت وعلى هيئة دون هيئة كما بين فى كتب

قوله باختياره شره وخيره اشارة الى بطلان
مذهب المعتزلة فانهم قالوا خالق الشر الشيطان لغرقة الله عليه

الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح الصادر باختياره
اشارة الى رد مذهب الحكماء لانهم قالوا الواجب موجب بالذات
لا فاعل مختار بالاختيار ونسبة معدودات الله تعالى اليه كنسبة
الاحراق الى الشمس اى كان ايجاد الشمس للاحراق واجب كذلك
ايجاد الواجب للمعدودات واجب وايضا اشارة الى رد مذهب
الوثنية والمجوسية لانهم قالوا ان الله تعالى لا يقدر على الشر والا
لكان الله شريرا واجب عنه بان الخير والشر باعتبار ذاتهما
لبس بخير وشر بل بالنسبة الى غيرهما فيجوز ان يكون الشر بالنسبة
الينا شرا واما بالنسبة الى الله تعالى لا يكون شرا فلا يكون الله
شريرا بسبب صدور الشر عنه حاصله ان خالق الشر والله
تعالى ليس بشرير بل كان بالنسبة الى غيره وهو العباد فان الشرير
من اتصف بالشر لا من خلقه كما بالقيام لا من خلقه فا
الشارح قيد الصادر بالاختيار للتنبيه على انه من المتكلمين

القائلين بان الله تعالى فاعل بالاختيار وجعل فاعل الشر والخير
تنبيها على انه ليس من اهل الاعتزال لانهم قائلون بان الشر
صادر عن العباد والخير صادر عن الله تعالى وانما قدم الشر على
الخير لان مقصود الشارح بيان ارادة الله تعالى الشر لا ارادة
الخير لان ارادة الله الشر مختلف فيه وارادة الله تعالى وان
كان مختلفا فيه ايضا لان الوثنية قائلون بان فاعل الخير
واراد وابه ملكا وفاعل الشر اهرمن واراد وابه الشيطان
والله تعالى منزه عن فعل الخير والشر لكن القائلون بعدم
ارادة الله تعالى الشر اكثر من القائلين بعدم ارادة الله
الخير فكان ارادة الله تعالى الخير متفقا عليه بالنسبة الى
ارادة الله تعالى الشر فكان ذكر ارادة الله تعالى الخير بالتبع
لانه لما كان المقصود بيان ذكر ما وقع النزاع فيه كثيرا
والذى وقع النزاع فيه كثيرا هو ارادة الله تعالى الشر فكان

ارادة الله الشيطان
وفاعل الشر اهرمان

والمقصود

فكان مقصودا بالذكر اولى بالتقديم من غيره اولان الشر
اقل حروفا في الكتابة من الخير والاقل الخفة اولى بالتقديم اولان
في الخير حرفا ثقيلا وهو الخاء وحرف علة وهو الياء فكان ثقيلا
ومعتلا وفي الشر لا يوجد ان فكان الشر خفيفا وصحيحا والخفيف
الصحيح اولى بالتقديم اولان الشر سبب الظلمة والخير سبب النور
والظلمة مقدم على النور في كلام الله تعالى وجعل الظلمات و
النور فلذا قدم سبب الظلمة وهو الشر على سبب النور وهو الخير اتباعا
لكلام الله تعالى قال ودت ان اكتب بالتماسهم اقول قيل عليه ان
الاوراق ليست بمكتوبة بل الكتوب هو الحروف فلم قال الشارح
ان اكتب اوراقا واجيب عنه بان هذا من قبيل ذكر المحل واراد به
الحال يعني ذكر الشارح الاوراق واراد بها الحروف لان للحروف
حالة في الاوراق وانما قال اوراقا ولم يقل كتبا بالتواضع قال
الى ذا حلية
والصلوة اقول فان قلت ما معناها قلت معناها الرحمة والرفعة

والله

والدرجة ومن قبيل المجاز المرسل تسمية الغاية باسم ذي الغاية
دون معناها اللغوي والعرفي قال فان كتاب للشيخ اقول فان
قلت ما الفاء فيه قلت ان هذه الفاء جواب لامّا المقدرة في
نظم الكلام تقديره اما بعد فان للشيخ الا انه حذف اما من
نظم الكلام لكثرة الاستعمال قال اعلم ان للمنطقيين اصطلا
حات يجب استحضارها للمبتدئين اذا اراد ان يشرع في شيء
من العلوم اقول هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة قا
نونية للعلوم فان قلت قيل يلزم من كونه للعلوم كونه آلة
لنفسه لانه من العلوم قلت المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان
يشرع في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم اجاب عنه بانه
آلة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق طرق كلية يعرف بالطرق الجزئية
التي يعرف صحتها وفسادها بالمنطق الذي هو الطرق الكلية حاصله

الاصطلاح اتفاق قوم على امر معين
والاستعمال للفظ في معنى معين
والاول فرع الصحة والثاني فرع الذكر

ظاهر كلامه ان المنطق لا يظهر به العلوم والعلوم المنطقية انما يحصل
بسببه المنطق لا يظهر به بسبب الاوزان والاوزان انما يحصل
بسببه بسبب المنطق لان الاوزان العلوم
الحاصلة من الشيخ حاصل من
وكذا الشيخ

ان الطرق الجزئية آلة للمنطق الذي هو الطرق الكلية وهي آلة للطرق
الكلية الطرق الجزئية فيكون الطرق الكلية آلة للطرق الكلية لان
الآلة لآلة الشئ آلة لذلك الشئ فيكون الشئ آلة لنفسه وفيه نظر
لانه يلزم منه الدور لان معرفة الطرق الكلية حينئذ يتوقف على معرفة
الطرق الجزئية ومعرفة الطرق الجزئية يتوقف على معرفة الطرق
الكلية وهو المنطق فيلزم الدور وهو ان يتوقف الشئ
على ما يتوقف على ذلك الشئ وهو باطل لانه يلزم منه توقف على نفسه
كما اذا توقف على ب وب على ا فحينئذ ا موقوف على ان
الموقوف على الموقوف على الشئ هو الموقوف على ذلك الشئ فيلزم
توقف الشئ على نفسه اعلم ان المراد بالوجوب في قولهم يجب التحفظ
هو الوجوب العادي اي الوجوب الجعلي الغير الشرعي لا الوجوب
الحقيقي وهو ما يكون طرفه الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي و
هو ما يأثم العبد بتركه وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي والوجوب الشرعي
لان

لان استحضار الاصطلاحات بسبب الضرورة على طرف وجوده، لانه من
الممكنات ولا شئ من الواجبات الحقيقي كذلك وايضا لا يأثم العبد
بتركه فثبت انه ليس بواجب بالوجوب الحقيقي وطلوجوب الشرعي قال
ايساغوجي اقول هذا مركب من ثلثة الفاظ في لغة اليونان وهي
ايسس واغوواجي ومعنى الاول في لغة اليونان بالعربية انت و
معنى الثاني انا ومعنى الثالث ثم ثم حذفت الف اجي واغو للا
ختصار ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس فان
قلت المناسبة غير حاصلة بين المنقول والمنقول اليه مع انها واجبة
بينهما قلت لانم وجوب المناسبة بينهما فان صاحب الشمسية
اطلق التنبيه على الاستفهام والامر على النهي مع انه لا مناسبة بينهما
اي بين الامر والنهي لان الامر يدل على طلب الفعل والنهي يدل على ترك
طلب الفعل وبين التنبيه والاستفهام لان الاستفهام يدل بالوضع
على طلب الفهم والتنبيه ما يدل على الطلب دلالة وضعية وانما جاز

وما الوجوب الشرعي وكان كثيرا من
المبتدئين يحصلون كثيرا من العلوم
من غير ان يعلم شيئا من تلك الاصطلاحات
فان قلت لم وجب استحضار تلك الاصطلاحات
على المبتدئ حتى اذا اراد ان يشرع في شئ
من العلوم قلت لان المنطق آلة
لسائر العلوم كلها وآلة الشئ مقررة
عما ذلك الشئ وكونه آلة عرفوه
بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها
الذهن عن الخطاء في الفكر

عدم المناسبة بينهما لانه لا منافسة في الاصطلاحات وبعضهم
قال انه اسم للحكيم المستخرج للكليات الخمس فسموها به تسمية المستخرج
باسم المستخرج قال وهو النوع والجنس اقول وانما قدم النوع على الجنس
مع انه الاولى عكسه لان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل لان
ما صدق عليه النوع قليل وما صدق عليه الجنس كثير والقليل
قبل الكثير وقدم ايضا على الفصل مع ان عكسه اولى ايضا لما مر آنفا
لان النوع يقع في جواب ماهو والفصل لم يقع في جواب ماهو
الواقع في جواب ماهو اشرف لانه ماهية الشيء والاشرف اولى
بالتقديم وقدم النوع على الخاصة والعرض العام لانهما
عارضان والنوع معروض فمقدم على العارض لان المعروض
متبوع والعارض تابع والمتبوع قبل التابع وقدم الجنس
على الفصل لان الجنس مبهم غير متحصل بنفسه محتمل على
اشياء كثيرة فيتحصل الفصل وتخصيصه الفصل ويزيل

ابهامه وقدم الجنس على الخاصة والعرض العام لانهما عارضان
والجنس ذاتي والذاتي اولى بالتقديم لان الذاتي نفس
الماهية الشيء اوجزءه ونفس ماهية الشيء وجزءه مقدم على
العارض وقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي
والذاتي مقدم على العارض لما مر آنفا وقدم الخاصة على
العارض العرض لان ما صدق عليه الخاصة قليل وما صدق
عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير قال والدلالة الخ
اقول انما قدم الدلالة على الدال والمدلول مع ان الاولى عكسه
لان الدلالة موقوفة عليهما والموقوف عليه مقدم على
الموقوف لانه لما كانت الدلالة علة لاتصاف الدال بالدلالة
واتصاف المدلول بالمدلولية كانت مقدمة عليهما لان
العلة لصفة الشيء متقدمة على ذلك الشيء متصفا بهذه
الصفة وانما قلنا ان الدلالة موقوفة عليهما لان الدلالة

لان الدلالة مشتق منهما والمشتق ومعرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق

اي على الدال والمدلول بالتقديم على الدلالة

من الامور النسبية القائمة بالمتسبين لان الدلالة قائم
بالدال والمدلول فيكون موقوفة عليهما اعلم ان المراد
بالدلالة ههنا اعم من الدليل المصطلح عند اهل الكلام
اي سواء كان يلزم من التصور الشيء التصور بشيء
آخر او من التصديق به التصديق بشيء آخر واعلم ان
الدليل على المدلول الا علم الدليل علة لعلم المدلول والعلة
مقدم على المعلول قال والدلالة ينقسم الى طبعية اه اقول
اعلم ان الدلالة اما لفظية او غير لفظية لانه ان كان الدال
لفظا فلفظية وان لم يكن لفظا فغير لفظية والدلالة
اللفظية منقسمة الى طبعية وعقلية ووضعية كما ذكره
الشارح ومثال الدلالة اللفظية الوضعية كدلالة زيد
على معناه وهو الذات المخصوصة ومثال الدلالة
اللفظية العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

على وجود لافظ ومثال الدلالة اللفظية الطبعية كدلالة اح بفتح
الهمزة او ضمها والحاء المهملة يدل على وجع الصدر و
بالفتح والخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع وبالضم والخاء
المعجمة يدل على التلذذ والسرور والدلالة الغير اللفظية
منقسمة الى وضعية ان كانت بتوسط الوضع كالخطوط و
العقود والاشارة والنصب فان الواضع وضعها
لمعان مخصوصة فان النصب مثلا كالخشب المنصوبة في
الماء يدل على ان هذا المكان منفرد بالوضع وكذا غيره والى
عقلية ان لم يكن بتوسط الوضع كدلالة العالم على وجود
الصانع والى طبعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على
الوجل فلم يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية باقسامها
لان المقصود بالنظر المنطقيين الدلالة اللفظية الوضعية
لانها مستعملة في العلوم بالاكثر قال اويدل على ما يلازمه

في الذهن قوله اى بدل على شئ يلزم العلم به من العلم بمفهوم
اللفظ اى الدلالة الالتزامية هى التى يلزم من العلم بالملزوم
العلم باللازم من غير احتياج الى الوسط وهو ما يقترن بقولنا
لانه اى يقع محمولا للموضوع الذى هو اسم ان المصدرة بلام التعليل
كالمتغير ودليل اثبات حدوث العالم وهو قولنا لانه متغير وكل
متغير حادث فان المتغير وقع محمولا للموضوع الذى وقع اسم ان
المصدرة بلام التعليل وهو العالم لان الضمير فى لانه عبارة عن
العالم راجع اليه ومن غير احتياج الى علم اللازم فى الجزم باللزوم
بينهما وهذا معنى اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو معتبر فى
الدلالة الالتزامية كالزوجية للاربعة فانه يلزم من العلم بما
هية الاربعة العلم لزوجية الاربعة قال لان اللفظ لا يدل على كل
امر خارج قوله لانه ان دل على كل امر خارج لزم دلالة اللفظ
على امور غير متناهية لان كل امر خارج عن معنى اللفظ غير متناهية

ولو دل على كلها لزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية و
(اى على كل الامور غير متناهية) (اى اللفظ الواحد)
هو ظاهر البطلان قال لان الملازمة الخارجية اه اقول لا بد في
(اى اللازم الذى هو الدلالة اللفظية على امور غير متناهية)
هذا المقام من معرفة الملازمة مطلقا والملازمة الخارجية
(اى في قوله لان الملازمة الخارجية) (اى من معرفة)
والملازمة الزمنية ومعرفة اللازم والملزوم ومعرفة
(اى من معرفة)
الشرط والمشروط اعلم ان الملازمة مطلقا هي كون الشئ
(اى الاصطلاحا)
مقتضيا للآخر والشئ الاول هو المسمى بالملزوم والثاني
هو المسمى باللازم كطلوع الشمس لوجود النهار فان طلوع
الشمس مقتضٍ لوجود النهار وطلوع الشمس ملزوم ووجود
النهار لازم والملازمة الخارجية هي كون الشئ مقتضيا للآخر
في الخارج اى في نفس الامر اى كلما ثبت تصور الملزوم في الخارج
ثبت تصور اللازم فيه كالمثال المذكور وكالزوجية للاثنين
(اى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)
فانه كلما ثبت طلوع الشمس في الخارج ثبت وجود النهار فيه
وايضا كلما ثبت ماهية الاثنين في الخارج ثبت زوجيته

والملزوم في اللغة متبوع
انتفاؤه انتفاء غيره وفي
الاصطلاح كون الشئ بحيث
يلزم من تحققه تحقق
الثاني هو اللازم

فان قال ما الفرق بين المسمى
بالملزوم الذي هو الاول وهو المسمى
بالملزوم الذي هو الثاني حيث سمي
كل منهما ملزوما قلت
بالتزام انتفاء الثاني انتفاء الاول

اقول فيه نظر لان قولك كلما ثبت
ماهية الاثنين في الخارج ثبت
الزوجية غير مستقيم اذ الزوجية
امر عدمي للاثنية في الخارج اصلا
لكن يمكن ان يقال في الجواب ان المراد
بثبوت الماهية في الخارج ثبوت الاتصاف
الماهية وتحققه ولا شك ان الامر
الاخير تحقق

فيه والملازمة الزمنية هي كون الشيء مقضيا للآخر في الزمن اي متى ثبت
تصور الملزوم في الزمن ثبت تصور اللازم فيه كملزوم البصر
للعمى فانه كلما ثبت تصور العمى في الزمن ثبت البصر في الزمن
اعلم ان الملازمة الخارجية والملازمة الزمنية عموما وخصوصا مطلقا
والملازمة الزمنية اعم من الملازمة الخارجية لانه كلما ثبت
الملازمة الخارجية ثبت الملازمة الزمنية لانه كلما ثبت تصور
اللازم عند تصور الملزوم في الخارج ثبت في الزمن وليس كلما
ثبت الملازمة الزمنية ثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كلما
ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الزمن ثبت تصور
اللازم عند تصور الملزوم في الخارج فانه ثبت تصور البصر
عند تصور العمى في الزمن ولم يثبت في الخارج والشرط هو
الذي يتوقف الشيء عليه ولم يدخل في ماهيته ولم يؤثر فيه
ويسمى الموقوف بالمشروط والموقوف عليه بالشرط كالوضوء

للصلو

للصلوة فان الوضوء شرط موقوف عليه للصلوة وليس
بداخل فيها ولا يوثر فيها فاذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة
الخارجية لو جعلت شرط الدلالة الالتزامية لم يتحقق الدلالة
التزامية بدون الملازمة الخارجية لان المشروط لا يتحقق بدون
الشرط كما لا يتحقق الصلوة بدون الوضوء واللازم ان عدم
تحقق الدلالة الالتزامية الخارجية باطل وكذا الملزوم مع كون
الملازمة الخارجية شرطا لان بطلان اللازم مستلزم
لبطلان الملزوم وانما قلنا ان اللازم بطلان العدم اى الذى
مفهومه عدمى كالعمى يدل على الملكة الذى مفهومه وجودى كا
البصر دلالة التزامية لانه كلما ثبت تصور العمى فى الزمن
ثبت تصور البصر فيه مع انه لم يثبت الملازمة الخارجية لانه
ليس كلما ثبت تصور العمى فى الخارج ثبت تصور البصر فيه
لان بينهما معاندة فى الخارج وانما قلنا ان

يصور بامكان ملازمة الخ لان من شرط الخارج ان يكون
اللازم باطلا لانه لم يوجد فى الخارج

ان مفهوم العمى ومفهوم البصر وجودى

البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وهو مفهوم عدمي ومفهوم البصر و

جودي وهو قوة العقل يدرك بها المحسوسات البصرية وهو مفهوم

وجودي لانه ليس معناه نفي وانما قيدنا مفهوم العمى بقولنا عما

من شانه ان يكون بصيرا لاخراج الحجر والشجر يصدق عليها

عدم البصر لكن ليس من شانها ولا غير ان يكون بصيرا قال فقول

اللفظ ينقسم الى قسمين اقول فان قلت ان المنطق لا يبحث

من حيث انه منطق الا عن المعاني لانها موصولة الى

المجهولات فلم ذكر بحث الالفاظ قلت لانه لما كان افادة المعا

ني واستفادتها متوقفة على الالفاظ ذكره فان قلت يحصل

الافادة والاستفادة بالاشارة قلت يحصل بالاشارة

تفهيم المعاني المحسوسات وتفهيمها دون تفهيم المعدومات

والمعقولات وتفهيمها فان قلت يحصل باشكال الكتابة

تفهيم المعاني كلها وتفهيمها محسوسة كانت او معدومة

او معقولة فلم احتيج الى وضع الالفاظ قلت لما كانت مؤنثة
اشكال الكتابة اكثر من مؤنثها وضعوا الالفاظ لقلة مؤنثها
قال والحجارة يدل على جسم معين اقول قيل عليه ان الحجارة
لا يدل على جسم معين بل يدل على جسم ما غير معين من افراد
الحجر فلم قال الشارح كذلك اجيب عنه بان المراد بالتعين النوعي
لا التعين الشخصي اى يدل الحجارة على الماهية المعينة وهو
ماهية الحجر اعترض عليه بان الحجارة المرمية ليس للماهية نوع الحجر
بل فرد من افرادها اجيب عنه بانه لا وجود للماهية الا في ضمن
الفرد من افرادها فاذا كان فرد من افرادها مرمية كانت الماهية
مرمية قال صدقه على اربعة اقسام اقول فان قلت الاقسام
خمسة وهي الاربعة التي ذكرها الشارح وما كان للفظه جزء لا لمعناه
كالنقطة كما قال الشارح ابن قنارى كذلك قلت لما كان حال
القسمين وهما ما يكون للفظه ومعناه جزء لكن لا يكون جزء

حاصل جواب الاعتراض المرتضى
الحجارة وجود للماهية الا في ضمن
الفرد من افرادها فاذا كان فرد من
افرادها مرمية كانت الماهية
مرمية فالحجارة المرمية ليس
للماهية نوع الحجر بل فرد من
افرادها

لفظ معنى وما يكون للفظ جزءا لا لمعناه واحدا عد الشارح هذين
القسمين قسما واحدا وانما قلنا ما لهما واحد لان كل واحد
من هذين القسمين مختلفة في عدم حصول المعنى جزء لفظها
وان كانا متغايرين من جهة ان القسمين لا يكون بمعناه
جزء والقسم الآخر يكون بمعناه جزء وبعضهم جعل الاقسام ستة
ومن الجملة المذكورة وما لا يكون للفظ ولمعناه جزء كق اذا كان
علما للنقطة وهذا القسم راجع اما الى القسم الذي لا يكون
للفظ جزء واما الى القسم الذي لا يكون للفظ جزء واما الى
القسم الذي لا يكون جزء لفظ معنى لان صدق عدم كون المعنى جزء
لفظ على ثلثة اقسام الاول ما لا يكون للفظ ولمعناه جزء كق
اذا كان علما للنقطة والثاني يكون للفظ جزء ولا لمعناه كا
لنقطة والثالث ما يكون للفظ ولمعناه جزء لكن لا يكون
جزء لفظ معنى قال كالحيوان الناطق اقول اعلم انه لا فرق بين

بين الحيوان الناطق علما وبين عبد الله علما من جهة ان الحيوان
في الحيوان الناطق علما يكون باذاء الراء في زيد اى كما ان الراء
في زيد لا يقصد به معنى كذلك لا يقصد بالحيوان معنى وكذا
الناطق في الحيوان الناطق علما لا يقصد به معنى كما ان العبد
في عبد الله علما يكون باذاء الراء في زيد لا يقصد به معنى وكما
ان الله في عبد الله لا يقصد به معنى لكن الفرق بينهما من جهة
اخرى وهى ان للحيوان الناطق علما مفهومين منهما اصليان
جزآن من مفهوم المنقول اليه وليس لعبد الله مفهومين منهما
الاصليان جزءآن من مفهوم المنقول اليه قال فان معنى
الماهية الانسانية مع التشخص الخ اقول فان قلت ان
ان الماهية الانسانية هى الحيوان الناطق فان كان مفهوم الحيوان
الناطق الماهية الانسانية التى هى الحيوان الناطق مع التشخص
يلزم ان يكون مفهوم الشئ نفسه مع غيره وهو باطل قلت لانم

انه يلزم منه كون الحيوان الناطق نفس مع غيره لان مفهوم الحيوان
الناطق مع التشخص مفهوم اللفظ الحيوان الناطق علما وليس
لفظ الحيوان الناطق نفس مفهوم الحيوان الناطق حتى يلزم ان يكون
مفهوم الحيوان الناطق نفس مع غيره قال والفرد ينقسم الى قسمين
الكلي والجزئي اقول اعلم ان الكلي هو الذي يمكن ان يفرض صدقه
على كثيرين بالامكان الذاتي سواء وقع على كثيرين في نفس الامر اولم
يقع فيه وسواء فرض وقوعه على كثيرين اولم يفرض فيدخل الواجب
تعالى والشمس واللاشيء في تعريف الكلي والجزئي هو الذي لا يمكن
ان يفرض صدقه على كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض صدقه
على كثيرين لمنع التشخص عن فرض صدقه على كثيرين فان
قيل ما الفرق بين زيد وبين اللاشيء فلم قبل ان احدهما
وهو زيد جزئي والاخر هو اللاشيء كلي مع ان كل واحد
منهما لا يمكن فرض صدقه على كثيرين اما زيد فلما قرر نا

آنفا والشيء فلانه لاشيء من الاشياء الخارجية والذهنية
يصدق عليه الشيء فلا يمكن ان يعرض صدقه على كثيرين
قلت الفرق بينهما هو ان ذيدا يمتنع فرض صدقه على كثيرين
امتناعا ذاتيا فيناقض الامكان الذاتي واما امتناع فرض
صدق الشيء على كثيرين بسبب ان نقيضه وهو لاشيء يكون
شاملا لجميع الاشياء الخارجية والذهنية فيكون امتناع
فرض صدقه بالغير فلا يناقض الامكان الذاتي وانما قدم الكلي
على الجزئي لان الكلي هو الموصول الى المجهولات والمقصود
بالاصل للمنطق هو الوصل الى المجهولات فلهذا قدمه اولان
الكلي جزء الجزئي غالبا والجزء مقدم على الكل اعلم ان الجزء
ما يتركب الشيء منه ومن غيره كالحيوان فان جزأ من الانسان
والانسان مركب منه من غيره وهو الناطق والكل والذي
يتركب من الاجزاء لا بد بين كل واحد منهم من نسبة من

النسب الاربع هي التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق
والعموم والخصوص من وجه لانه ان لم يصدق كل منهما على ما
صدق عليه الآخر فبينهما التباين كالانسان والفرس لانه لا يصدق
الانسان على ما صدق عليه الفرس وبالعكس فان صدق كل منهما
على ما صدق عليه الآخر فبينهما التساوي كالانسان والضا
حك فانه كل ما صدق عليه الانسان عليه الضاحك وبالعكس
وان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر والآخر يصدق
على بعض ما صدق عليه الاول فبينهما العموم والخصوص المطلق
كالحيوان والناطق فان صدق احدهما على بعض ما صدق عليه
الآخر وكذا الآخر يصدق على بعض ما يصدق عليه الاول فبينهما
العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض واذا عرفت
هذا فاعلم ان النسبة بين الكلي والجزئي التباين لانه
لا يصدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الكلي والكل
الآخر وبين

والكل العموم من وجه لصدق هما على الانسان وصدق الكلي
بدون الكل على الكلي البسيط اى الكلي الذي ليس بمركب من الاجزاء
كالجنس العالي وصدق الكل بدون الكلي على زيد وبين الكلي
والجزء العموم من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان وصدق
الكل بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكلي على
الجزء الجزئي وهو الشخص والنسبة بين الجزئي والكلي
العموم من وجه لصدقهما على زيد وصدق الجزئي بدون
الكلي على الجزئي البسيط اى الجزئي الذي ليس بمركب من الا
الاجزاء كالنقطة المعينة وصدق الكل بدون الجزئي على
الانسان وبين الجزئي والجزء العموم من وجه ايضا لصدق
كليهما على الشخص وصدق الجزئي بدون الجزء على زيد و
صدق الجزء بدون الجزئي على الحيوان والنسبة بين
الكل والجزء العموم من وجه لصدقهما على الحيوان فانه

كلي بالنسبة الى جسم تام حساس متحرك بالارادة لانه مركب منها
وجزء بالنسبة الى الانسان وصدق الكل بدون الجزء على
الانسان وصدق الجزء بدون الكل على الجزء بالنسبة البسيط
وانما ذكر الجزئي مع عدم تعلق غرض المنطقيين له ليتضح مفهوم
الكل لان الشيء يتضح بزيادة اي ايضاح لصور اضداده
وانما قلنا مع عدم تعلق غرض المنطقيين لان غرض المنطقيين
الموصل الى المجهولات بالترتيب والموصل بالترتيب لا يكون الا
بالكلي لانه يحصل الاتصال بترتيب الكليات بعضها مع بعض
الى المجهولات الكليات ولا يحصل الاتصال بترتيبها الى
المجهولات الجزئيات ولا يحصل الاتصال بترتيب الجزئيات
بعضها مع بعض الى المجهولات مطلقا اي سواء كانت
المجهولات كليات او جزئيات فيكون الكليات موصلا
او موصلا اليه والجزئيات ليست موصلة وموصلا اليها

فلا غرض للمنطقيين سعلق الجزئيات قال من حيث انه متصور
اقول لما كان ظاهر هذه العبارة وهى نفس تصور مفهومه
يوهم ان المانع من الشركة هو التصور الذى تعلق بالمفهوم فسر
هذه العبارة بقوله اى من حيث انه متصور يعلم منه ان المانع
من الشركة هو المفهوم من حيث انه متصور لا يصدق المفهوم
المتصور واشارة الى رد مذهب من قال ان المقصود بالكلية
هو التصور الذى هو الصورة لا المتصور الذى هو ذو الصورة
وانما كان المذهب مردودا لان الصورة حالة فى نفس شخصية
جزئية وجزئية المحل يوجب جزئية الحال فلا يطرد الكلية
للصلوة بل على ذى الصورة قال وانما قيد بالتصور اه اقول
يمكن ان يعتبر مفهوم الكلى على اربعة اوجه الاول ما لا يمنع نفس
مفهومه والثانى ما لا يمنع مفهومه والثالث ما لا يمنع
تصور مفهومه والرابع ما لا يمنع نفس تصور مفهومه وبيان

فساد الوجوه الثلثة الاول مذكور في كتبه فليطلب ثم قال
الكلي اما ذاتي او عرضي اقول فان قيل الحيوان ذاتي والماشي
عرضي لبذاتي مع ان كل واحد منهما لاحق للانسان واعم منه
قلت التمييز بين الذاتيات والعرضيات غامض لكن للمتوسطين
قاعدة يمكن التمييز بها وهي انه اذا كان للشئ لواحق عامة
يكون اقدمها ذاتيا جنسيا كالحيوان فانه اقدم بالنسبة
الى سائر اللواحق وهو الماشي فان قيل لم جعل الناطق ذاتيا
ولم يجعل الضاحك ذاتيا مع ان كل واحد منهما مختص
بالنوع قلت ان القاعدة في التمييز انه للشئ اذا كان عوارض
مختصة يكون اقدمها ذاتيا كالناطق مثلا فانه بالنسبة
الى التعجب والضاحك لان الناطق سبب للتعجب والتعجب
الضحك والسبب مقدم على المسبب فيكون الناطق مقدما على
التعجب والضاحك لانه سبب قريب للتعجب والسبب بعيد

شاهور

بعيد للضمير وانما قدم الذاتي على العرضي لان الذاتي نفس ماهية
الشيء اوجزؤه وعارض الماهية الشيء او الجزئية فيكون
والاول
الذاتي معروضا والعرض عارضا والمعروض متقدم على العارض
فيكون الذاتي متقدما على العرضي قال كالحيوان بالنسبة الى الانسان
اقول يمكن ان يكون هذا الكلام اشارة الى ان الكليات
امور اضافية يختلف بالاعتبار فان الحيوان مثلا جنس بالنسبة
الى الانسان لانه ذخل فيه شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك
وهو جنس فالحيوان جنس بالنسبة الى الانسان واما بالنسبة الى الناطق
عرض عام لانه ليس داخلا فيه ولكن شامل له ولغيره وكالملون
فانه جنس ايضا بالنسبة الى الاسود وفصل بالنسبة الى
الكشيف ونوع بالنسبة الى الكيف وخاصة بالنسبة الى الجسم وعرض
عام بالنسبة الى الحيوان قال واذا سئيل عن كل واحد آه اقول اعلم
ان ماهو سيدل به عن تمام الماهية فلا يقع في جواب ماهو

الاتمام الماهية المختصة واتمام الماهية المشتركة والمراد بتمام
الماهية المختصة هو ان يكون ذلك الماهية حقيقة الشئ ولا
له حقيقة عن هذه الحقيقة وبتمام الماهية المشتركة هو ان
يكون الجزء مشتركا بين الشيئين فصاعدا فلا يوجد بينهما امر
داخل سوى ذلك كالحيوان فانه جزء مشترك بين الانسان والفرس
لا يوجد جزء ذاتي بينهما سوى ذلك وانما قلنا لا يوجد جزء ذاتي
ولم نقل امر مشترك لا يوجد الا امر مشترك الغير الذاتي بينهما كما
للشئ فانه مشترك بينهما لكن لا يكون ذاتيا بين الانسان و
الفرس فان قلت ان الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة كلها
اجزاء مشتركة بينهما فاسه لهما والحيوان غيرهما لان الحيوان مجموع
الجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة والمجموع مغاير لكل واحد
منها فلا يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة على هذا التقدير
مع انه تمام المشترك قلت لانم ان جزء الشئ غيره لما ثبت

ثبت في موضعه ان جزء الشئ لا هو ولا غيره فلا يكون الجسم النامي
والحساس المتحرك بالارادة غير الحيوان وان لم يكن عينه ولا يوجد
غير الحيوان امر مشترك فاتى بينهما بما وقوله مختلفين بالحقايق
اقول فان قيل ان هذا القيد يخرج النوع يرجع ايضا فصول الا
انواع وخواصها فلم قال الشارح يخرج النوع بقوله مختلفين
بالحقايق والفصل والخاصة بقوله في جواب ما هو قلت ان
القيد الآخر يعني في جواب ما هو يخرج الفصل والخواص مطلقا
اى سواء كان فصول الانواع او فصل الاجناس وسواء كان
خواص الانواع او خواص الاجناس واما العرض العام فلا يخرج الا
بالقيد الاخير لانه يقول على كثيرين مختلفين بالحقايق لكن
لا يقال في الجواب اصلا فان قلت اما الجنس لا يكون مقولا في
جواب ما هو بل في جواب ما هي او في جواب اى شئ هو قلت المراد بقوله
الجنس مقول في جواب ما هو تعيين الاصطلاح اى تعين ان الجنس

لايكون مقولا في جواب اى شئ هو بل مقول في جواب ما هو فال
ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد اه اقول
قوله على كثيرين اى على الافراد لان المراد بالكثيرين في تعريف
النوع الافراد واما المراد من الكثيرين في تعريف الجنس هو الانواع
والماهيات فان قلت ان الجنس ايضا مقول على الافراد فلم قلت
ان المراد بالكثيرين وتعريف الجنس الانواع دون الافراد قلت
ان المقولية على الافراد لا اولا بالذات بل ثانيا وبالعرض
لانه يقال اولا بالذات على الماهيات الموجودة من الافراد و
بواسطتها يقال على افراد المشخصات ولقائل ان يقول الحاجة الى قوله
دون الحقيقة لان هذا القول للاحتراز عن الجنس والجنس يخرج بقولهم على كثيرين
بدون الحقيقة لان الجنس لايكون مقولا على هذا الكثيرين بالذات
فال وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس فال وقال قوله دون
الحقيقة يخرج الجنس كان اولى لانه لابد حمل قوله مختلفين بالعدد في الاخراج
لان الجنس ايضا مقول على الافراد تمت بعون الله هذا السحة في يوم اذينه

في المنطق قاعدتان الاولى ان كان الكبرى موجبة فيكون النتيجة
وان كان الكبرى سالبة يكون النتيجة سالبة والثانية ان كانت الصغرى
كلية يكون النتيجة كلية وان كانت الصغرى جزئية يكون النتيجة جزئية
يعني تتبع النتيجة الكبرى في الموجبة والسالبة والنتيجة تبقى لا
في الكلية والجزئية

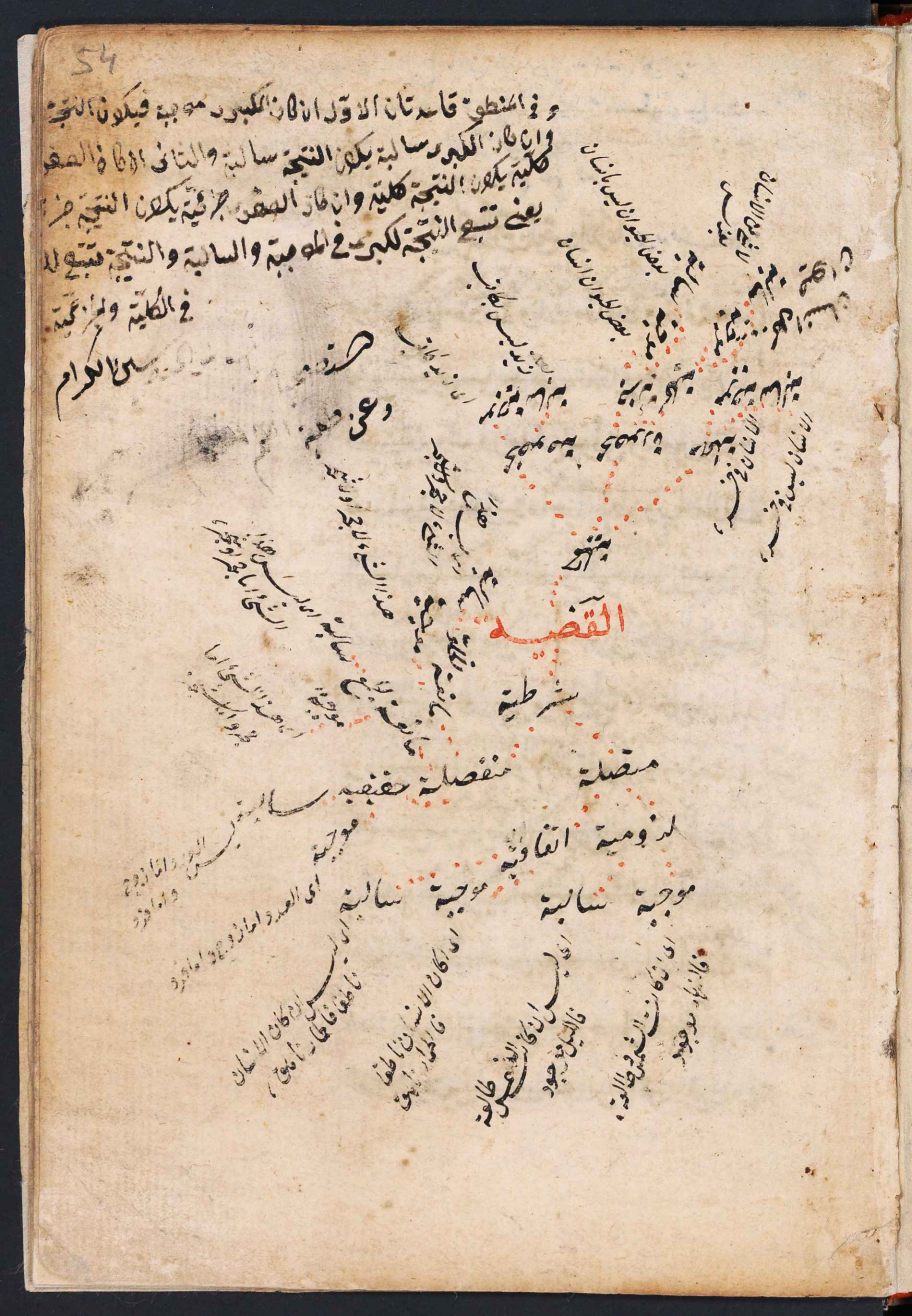

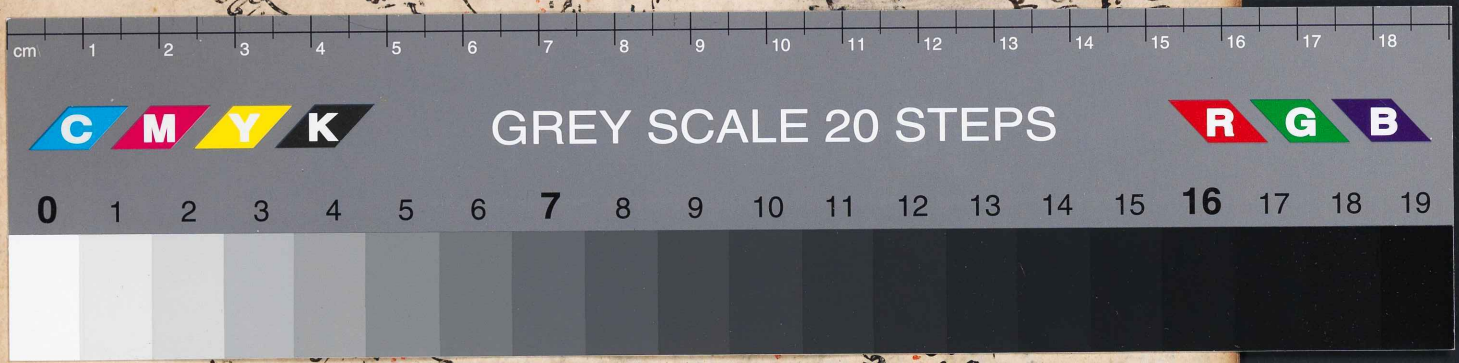
cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19